الفصل الثاني:

موقف رشيد رضا من تيارات التحديث المعاصرة

أ.د. محمد الأرناؤوط(*)

مقدمة:

يعتبر محمد رشيد رضا من الشخصيات المؤثرة بأفكاره ومواقفه في العالم الإسلامي خلال الفترة الانتقالية المهمة التي تزامنت مع الثورة على السلطان عبد الحميد الثاني وإعلان الدستور والتئام البرلمان العثماني والحماس للجديد وصولاً إلى الخلاف مع سلطة الاتحاد والترقي والثورة العربية على الدولة العثمانية نفسها وإلى الخاتمة المتمثلة في الاحتلالات الأجنبية والكيانات المحلية التي برزت في الجزيرة العربية وبلاد الشام. ويلاحظ هنا أن تأثير أفكار ومواقف رشيد رضا من هذه التطورات المهمة كان يرتبط أيضاً بتغير أو تطور أفكاره ومواقفه من حالة إلى أخرى، كما كان يرتبط بالحامل أو الناقل لهذه الأفكار والمواقف، ألا وهي مجلة "المنار" التي أصدرها رشيد رضا في القاهرة خلال ١٣١٥ هـ / ١٨٩٨م.

ومن هنا تهدف هذه الورقة إلى تتبع أفكار ومواقف رشيد رضا من هذه التطورات المهمة بالاستناد إلى مجلة "المنار" التي كانت توصل أفكاره ومواقفه إلى أطراف العالم الإسلامي من البوسنة إلى أندونيسيا. وإلى جانب ذلك تهتم الورقة بشكل خاص بالجانب الحركي في شخصية رشيد رضا، وبالتحديد في مساهمته في تأسيس الأحزاب السياسية الجديدة وفي مشاركته في بناء الدولة العربية الجديدة التي أعلنت في دمشق في نهاية ١٩١٨م واستمرت حتى صيف ١٩٢٠م.

وبالاستناد إلى ذلك تشمل هذه الورقة العناصر الأساسية التالية: مفهوم رشيد رضا للعروبة، العلاقة بين العروبة والإسلام، الموقف من الثورة على السلطان عبد الحميد الثاني، الموقف من سلطة الاتحاد والترقي، الموقف من الثورة العربية، المساهمة في تأسيس الأحزاب السياسية الجديدة، المشاركة في بناء الدولة العربية الجديدة.

(*) دكتوراه في التاريخ الإسلامي، مدير معهد الحكمة في جامعة آل البيت، الأردن.

تعكس "المنار" خلال سنوات صدورها فترة حاسمة من تاريخ العرب والمسلمين، حيث كانت المنطقة تموج بالتحديات الخارجية والنزعات الإصلاحية والتطورات المتلاحقة (الجامعة الإسلامية، سلطنة-خلافة عبد الحميد الثاني، الثورة الدستورية في ١٩٠٨م، سلطة الاتحاد والترقي، الحرب العالمية الأولى، الثورة العربية، الثورة البلشفية، الحكومة العربية في دمشق الخ). وإذا عددنا "المنار" مصدراً أساسياً لأفكار رشيد رضا ورؤاه، وتطور مواقفه الفكرية والسياسية، فإن مشاركته المباشرة في الحياة الحزبية (حزب اللامركزية، حزب الجامعة العربية، حزب الاتحاد السوري، حزب الاستقلال) ومشاركته السياسية (بناء الدولة العربية الحديثة في دمشق) تساهم بدورها في توضيح تطور مواقفه الفكرية والسياسية، وهو ما تحاول هذه الورقة التركيز عليه بالاستناد إلى المصادر الأولية.

صدر العدد الأول من "المنار" في القاهرة التي كانت عمليا خارج إطار الدولة العثمانية، وكانت تجمع بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية الرافضة للدولة العثمانية أو المدافعة عنها. وقد كان واضحاً منذ البداية أن رشيد رضا اختط لنفسه خطاً وسطاً يجمع بين المحافظة على الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة وإصلاح هذه الدولة بما يتناسب أكثر مع مصالح العرب والمسلمين، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تصادر السلطات العثمانية نسخ العدد الثاني من "المنار" في بلاد الشام بعد توزيعها بسبب المقال الافتتاحي لرشيد رضا "القول الفصل في سعادة الأمة"[1]. وفي الواقع لم يشأ رشيد رضا أن يشير إلى هذا الموقف في العدد اللاحق لـ"المنار"؛ لأنه كان يحرص على استمرار سياسة المجلة (المحافظة على الدولة العثمانية) مع النزعة الإصلاحية المميزة لها، وإنما أرجأ ذلك إلى عدد متأخر حين تحول من المحافظة على الدولة العثمانية إلى الدعوة للدولة العربية المستقلة.

---

[1] محمد رشيد رضا، القول الفصل في سعادة الأمة، **مجلة المنارة**، عدد ٢، القاهرة ٢٩ شوال ١٣١٥هـ، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٢٧هـ، ص٣١-٤٦.

وتجدر الإشارة إلى أن عثمانية رشيد رضا لم تحل بينه وبين دعوته للعروبة والدعوة إلى تآلفها مع الأمة الإسلامية / الدولة العثمانية. وهكذا فقد طرح رضا في الأعداد الأولى المبكرة الصادرة خلال ١٩٠٠م قضية العروبة بمفهوم خاص، حين أكد في مقالة له بعنوان "مدنية العرب" على أن "العروبة التي نقصدها ليست عروبة الجنس وإنما عروبة الدين واللسان"[(١)]. وفي هذا السياق أخذ رضا يؤكد منذ ذلك الوقت على الارتباط المصيري بين العروبة والإسلام من خلال جدلية وثنائية الضعف/ النهوض والواقع/ المستقبل. ففي مقالة أخرى له بعنوان "الوحدة العربية" ينطلق رضا من أن العرب "عز الإسلام وبيضته، وبلادهم منبع كلمته ومبعث أشعته، فيها أسس بنيانه وفيها تقام أركانه. فإذا غلب الأجانب العرب على أرضهم فذلك هو الموت الأحمر"[(٢)]. ومن هنا فقد اقتصر رضا خلال السنوات الأولى من "المنار" في دعوته التوفيقية على تعزيز وضع العنصر العربي داخل الدولة العثمانية لكي يساهم أكثر ضمن الدولة العثمانية في الدفاع عن نفسه أمام الخطر الخارجي (الأوروبي) "إذا وقعت الواقعة".

ومع تصاعد المعارضة في الدولة العثمانية واندلاع الثورة الدستورية في تموز ١٩٠٨م تفاءل رضا بهذا التغير وتحمس لإعلان الدستور خلاف أغلب معاصريه من علماء المسلمين. ولكن بعد تولي جمعية الاتحاد والترقي السلطة أخذت السياسة الجديدة المتحيزة للترك على حساب العرب تقلق رضا وتستثير مشاعره العربية وتطور أفكاره ومواقفه تجاه الدولة العثمانية/ الدولة العربية. فقد توجه في مقالاته إلى نقد هذه السياسة الاتحادية، وتركيزه على أهمية العنصر العربي في الدولة العثمانية، ودعوته إلى

[(١)] رضا، محمد رشيد. مدنية العرب، **المنار**، مجلد ٣، ج١٣، القاهرة، ١١ ربيع الأول، ١٣١٨/ ٨ يوليو ١٩٠٠، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٣٢٧، ص٢٨٩-٢٩٤.

[(٢)] رضا، محمد رشيد. الوحدة العربية، **المنار**، مجلد ٣، ج٦، القاهرة ٣ إبريل ١٩٠٠م، ص ٢٢١-٣٢١.

obeikandi.com

أكبر قدر ممكن من التعاون والتفاهم بينهما، كما دعا إلى شراكة جديدة عربية تركية تنهض بها الدولة العثمانية كي تواجه الأخطار المحدقة بها.

وقد تبلور هذا التطور أكثر في أفكار رشيد رضا ومواقفه خلال السنوات المضطربة اللاحقة (١٩١٣-١٩١٦م)؛ وذلك من خلال مشاركته في تأسيس "حزب اللامركزية" في القاهرة عام ١٩١٢م، الذي أبقى مطالبه الإصلاحية فيما يتعلق بالعرب ضمن المظلة العثمانية، حيث أنه هو الذي وضع برنامجه وكثيراً من منشوراته وتولى سكرتاريته[١]. كما عمل على تنظيم المؤتمر العربي بباريس خلال ١٩١٣م (الذي أخرج الحركة العربية الجديدة من الإطار العثماني إلى الإطار الإقليمي والدولي)[٢]، بينما أسس في ١٩١٤م بعد يأسه من الاتحاديين الحزب السري "الجامعة العربية" الذي بلور بشكل مبكر مشروع كونفدرالية عربية (تحالف سياسي وعسكري واقتصادي بين كافة أمراء الجزيرة العربية وحكّامها)[٣]، وشارك في الاتصالات السرية التي كانت تجريها بريطانيا مع شخصيات المنطقة خلال ١٩١٤-١٩١٦م. وفي هذا السياق فقد تقدّم رضا في خريف ١٩١٥م، بعد أن تخلى عن عثمانيته بالتدريج، إلى (السير وينجت R. Wingate) الحاكم البريطاني في السودان (الذي آلت إليه الاتصالات بعد ستورز في القاهرة) بمشروع دولة عربية تشمل الجزيرة العربية والعراق وسوريا تكون خلافة إسلامية جديدة. وفي الواقع لقد تصور رضا هذه الدولة بنظام فدرالي – برلماني، تقوم في أقاليمها حكومات محلية ترتبط بحكومة مركزية يرأسها حاكم ويعاونه مجلس

---

[١] للمزيد حول هذا الحزب ودور رضا فيه انظر: د. سهيلة الريماوي، حزب اللامركزية الإدارية العثمانية، في ناجي علوش (مشرف ومحرر) **الحركة العربية القومية في مائة عام ١٩٧٥-١٩٨٢م**، عمان (دار الشروق) ١٩٩٧م، ص٥٩-٨٢١.

[٢] اللجنة العربية العليا لحزب اللامركزية بمصر، المؤتمر العربي الأول، القاهرة، ١٩١٣م، مقدمة رشيد رضا، ص ب-ج.

[٣] للمزيد حول هذا الحزب انظر: د. أحمد فهد بركات الشوابكة، **محمد رشيد رضا ودوره في الحياة الفكرية والسياسية**، عمان (دار عمار)، ١٩٨٩م، ص١٥٢-٣٦٢.

نيابي منتخب وحكومة منتخبة من المجلس. ومع أن هذه الدولة لغتها العربية ودينها الإسلام إلا أن رضا يركز في مشروعه على أن الحقوق الدينية والمدنية لكافة الفئات مضمونة بقوة القانون، ولذلك لا يوجد ما يمنع الدولة العربية المدنية، التي اقترح أن يكون مقرها دمشق، ضمن خلافة إسلامية جديدة يكون مقرها مكة، حيث يتولى الخليفة المنتخب الشؤون الدينية فقط[1].

ويمكن القول إن الثورة العربية التي أطلقها الشريف حسين من مكة خلال حزيران ١٩١٦م جاءت لتمثل نقطة انعطاف بالنسبة لرشيد رضا؛ إذ أخذ يخرج بأفكاره ومواقفه عن الدولة العربية من السرية إلى العلنية، ومن الأفكار والمشاريع والنظرية إلى الأمور والمواقف العلمية التي جعلته يتوصل إلى صيغة توفيقية جديدة مع تيارات التحديث.

وهكذا فقد سارع رضا إلى تأييد الثورة العربية واعتبرها أعظم خدمة للعرب والمسلمين؛ لأن "الخطر كان قد أحاط بالدولة العثمانية وأراد الشريف أن ينقذ حرم الله وجزيرة العرب من السقوط بيد الأجانب"[2]، كما ونشر في "المنار" المنشور الأول للثورة ووصفه بأنه "منشور كتب بمداد الحكمة وأصالة الرأي وشرف الغاية"[3].

وقد عزز رضا هذا الموقف حين ذهب في العام ذاته (١٣٣٤هـ/١٩١٦م) إلى الحجاز والاجتماع مع الشريف حسين، بيّن فيها رأيه في ضعف الدولة العثمانية وامتدح قيام الشريف حسين، بثورته الاستقلالية. ويلفت النظر إلى أن رضا بعد هذا الموقف العلني في تأييد الشريف حسين في الاستقلال، أخذ يوضّح في "المنار" أنه من

---

[1] حول بدايات اتصال الإنكليز مع رشيد رضا عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى انظر: أمين سعيد، **أسرار الثورة العربية**، بيروت (دار الكتاب العربي)، ص٧٣-٩٣. وللمزيد حول اتصالات رشيد مع وينجت انظر: الشوابكة، ص ٢٦٦-٢٧٢، الذي اعتمد على الأرشيف السوداني في جامعة درم، وانظر أيضاً:
Henry Seigman, “Arab Unity and Disunity”, MEJ, vol.10, No. 1, (1962), pp. 48-59.

[2] **المنار**، آراء الخواصي في المسألة العربية واستقلال الشريف في الحجاز، مجلد ١٩، جزء٣، القاهرة، ٢٩ أغسطس، ١٩١٦م، ص١٦٧.

[3] **المنار**، مجلد ١٩، ج٤، القاهرة، ٢٨ سبتمبر ١٩١٦م، ص٢٤١-٢٤٤.

obeikandi.com

مصلحة العرب والمسلمين أن يكون للعرب دولة مستقلة. ففي مقالة بعنوان "المسألة العربية" نشرت في "المنار" خلال ١٣٣٥هـ/١٩١٧م يذكر رضا أن "مصلحة العرب السياسية أن يكون لهم دولة مستقلة فالعرب أمة من أقدم أمم الأرض وأعرقها في الاستقلال"، ويصل إلى أن السبب في ضعف الأمة الإسلامية يعود إلى ضعف مزايا أمة العرب ولغتها وإهمال عظم شريعتها و"كل ذلك لعدم وجود دولة مستقلة لها"، لأنه "يستحيل أن تتقي أمة بغير دولة"[١].

وهنا يجب أن نميز ضمن ما أسميته بالتموّج لكي لا أقول بالتناقض والتنقل بين عدة مواقف ضمن فترات وليست مراحل، فهناك فترة الحماس للثورة العربية وفترة الحماس للمشروع الهاشمي، وهنا أميز بين التقرب والتقارب وأنا أفضل مصطلح التقارب لانسجام ما يحلم به مع بؤرته المركزية، لذلك نجده مع الثورة العربية ومع الشريف حسين في حماس ثم بعد ذلك في الاختلاف. وهذا موضوع يستحق الاهتمام لأن الشيخ رضا بنزعته التوفيقية حاول بأكثر من طريقة أن يجد حلاً للنزاع بين الهاشميين والسعوديين، وكان يعدّه خطراً على مشروعه الأساسي وهو الدولة العربية المستقلة. وفي فترة العشرينات تحمّس الشيخ رضا للأمير فيصل وترشيحه لرئاسة الدولة السورية. وفي الثلاثينات يعود من جديد المشروع الهاشمي ويدعو بحماس للعمل لاتحاد سوريا والعراق طبعاً تحت حكم الملك فيصل، لذلك من الصعب تصور أن هناك موقفاً واحداً.

ولكن في ذلك الوقت (١٩١٧-١٩١٨م/١٣٣٥-١٣٣٦هـ) أخذت تبرز تيارات مختلفة بين العاملين لأجل الاستقلال عن الدولة العثمانية، سواء فيما يتعلق بحدود الدولة (عربية أو سورية أو لبنانية محضة) أو بنوع نظام الحكم فيها (دينية أو مدنية/ علمانية). وفي هذا الإطار فقد شارك رشيد رضا في أيلول ١٩١٨ بتأسيس أهم

---

[١] رضا، محمد رشيد. المسألة العربية، **المنار** ٢٠، ج١، القاهرة، ٢٠ يوليو ١٩١٧م، ص٥٣.

حزب للشاميين في مصر (حزب الاتحاد السوري)، الذي قام رضا بوضع مسودة برنامجه وأصبح نائبا لرئيسه ميشيل لطف الله[١]. ويلاحظ هنا أن رضا وجد نفسه في توفيقية جديدة سواء بين التيارين العروبي الواسع والإقليمي الضيق، أو بين التيار الإسلامي/ الديني، والتيار المدني/ العلماني. وجاء هذا الحزب حلاً وسطاً بين المنادين بدولة عربية واسعة؛ إذ نادى الحزب بمفهوم استقلال أقاليم سوريا واتحادها في دولة واحدة، كما تبنّى الحزب مفهوم الحكومة المدنية (العلمانية) للدولة الجديدة التي يسعى إليها، وذلك تحت تأثير الغالبية (من المسلمين والمسيحيين) التي كانت تدعو إلى التحديث على أسس غربية. وعلى الرغم من تحفظ رضا فيما بعد على هذا الموقف إلا أن وجوده في زعامة الحزب قد أعطى هذا الحزب أهمية معينة وسمح له أن يشارك في بناء الدولة العربية الحديث التي أعلنها في دمشق الأمير فيصل في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨م.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلان المذكور قد ركز على تأسيس "حكومة عربية دستورية" تقوم على قاعدة العدالة والمساواة لجميع الناطقين بالضاد على خلاف مذاهبهم وأديانهم، وهو ما أعطى إشارة واضحة إلى طبيعة الدولة القادمة على الطريق التي كانت "حديثة" مقارنة مع المفاهيم التقليدية العثمانية الطويلة[٢].

وفي هذا الإطار كان أركان "حزب الاتحاد السوري" قد انتقلوا إلى دمشق بعد إعلان تأسيس الحكومة/الدولة العربية، وانضموا إلى "حزب الاستقلال" الواجهة العلنية للجمعية العربية الفتاة، الذي كان بمثابة الحزب الحاكم في الدولة الجديدة. وقد انتخب رشيد رضا في أيار ١٩١٩/ عضواً للمؤتمر السوري، الذي كُلّف بوضع دستور للدولة الجديدة، ثم انتخب نائباً لرئيس المؤتمر لدى افتتاحه في ٣ حزيران ١٩١٩م وأخيراً رئيساً له منذ ٥ أيار ١٩٢٠م.

---

[١] للمزيد حول هذا الحزب انظر: د. سهيلة الريماوي.

[٢] للمزيد حول ذلك انظر:

Philip S. Khoury, *Urban Natables and Arab Nationalism*, Cambridge, 1983, pp. 75-81.

وكلف هذا المؤتمر فور افتتاحه بوضع دستور للدولة الجديدة، إلا أن هذه المهمة لم تكن سهلة نتيجة للتباين الكبير بين التيار التقليدي الذي كان يمثله العلماء، وتيار التحديث الذي كان يمثله المتعلمون الجدد[1]. وهذا ما حدث في الجلسة الثانية للمؤتمر، حين اعترض علماء دمشق على خلوها من البسملة فقابلهم النواب الآخرون وكلهم من خريجي المعاهد الحقوقية والعلمية العالية بأن "الأمة تتطلع إلى فجر جديد تتجلى فيه فكرة تأسيس حكومة تتفق وروح العصر لا دخل فيها للدين، فتبقى الأديان السماوية في حرمتها وقداستها وتسير السياسة في انطلاقتها حسب ما تقتضيه مصلحة الوطن أسوة بالأمم الراقية[2].

وفيما يتعلق بالموضوع الأول وهو العلاقة بين الدين والدولة تجدر الإشارة إلى أنه قد أثير أولا في جلسة ٧آذار ١٩٢٠م التي خصصت لإعداد قرار باستقلال سورية. فقد اقترح بعض الأعضاء من غير المسلمين أن ينص في قرار المؤتمر على أن حكومة سورية لا دينية، ووافقه بعض المسلمين وعارضه آخرون، مقترحين أن ينص فيه على أنها حكومة عربية وإسلامية ودينها الرسمي الإسلام. وحين احتدم الخلاف بين الطرفين تدخل رشيد رضا باقتراح السكوت عن هذه المسألة؛ لأنه "إذا أعلنت لا دينية يفهم منها جميع المسلمين أنها حكومة كفر وتعطيل لا تتقيد بحلال وحرام، ومن لوازم ذلك أنها غير شرعية فلا تجب طاعتها ولا إقرارها بل يجب إسقاطها عند الإمكان"[3]. وقد وافقت أغلبية الأعضاء على هذا الاقتراح والاكتفاء باشتراط أن يكون دين ملكها الرسمي هو الإسلام. وبعد إعلان استقلال سورية في اليوم التالي (٨ آذار ١٩٢٠) بدأ المؤتمر بمناقشة مواد مشروع الدستور الجديد. وقد تأخر إقرار المادة الأولى التي تتعلق

---

(١) يورد رضا في مذكراته عن طبيعته / تركيبة المؤتمر السوري أنه "كان فيه العدد الكافي من دارسي علم الحقوق وأصول القوانين".

(٢) الحكيم، يوسف. **سورية والعهد الفيصلي**، بيروت (دار النهار)، ١٩٦٦م، ص٩٣.

(٣) رضا، محمد رشيد. العبره بسيرة الملك فيصل، **المنار**، مجلد ٤٣ جزءاً، القاهرة، ١٩٣٤م، ص٩٦.

openkandil.com

بنظام الحكم حتى ١٢ تموز ١٩٢٠، حيث جاءت منسجمة مع نتيجة المناقشة التي دارت حول ذلك في ٧ آذار ١٩٢٠. وهكذا فقد تضمنت المادة الأولى أن "حكومة المملكة السورية العربية حكومة مدنية نيابية عاصمتها دمشق ودين ملكها الإسلام". أي أن العلاقة بين الدولة والدين (الإسلام) انحصرت في دين ملكها فقط[١].

أما فيما يتعلق بالموضوع الآخر وهو الحقوق السياسية للمرأة فقد دارت حوله مناقشات حامية أكثر وأخذت حيزاً أكبر من الجلسات خلال نيسان ١٩٢٠. وقد ثار النقاش نتيجة لإصرار بعض النواب على النص صراحة على مساواة المرأة بالرجل سياسياً ومدنياً وتمثيلاً وانتخاباً، مما أثار معارضة مضادة من علماء دمشق الذين قدموا مذكرة باسمهم تعارض إعطاء المرأة حق الانتخاب، ومع هذه المناقشات، التي تزامنت مع تولي رضا رئاسة المؤتمر، تبلورت أغلبية لصالح إقرار المساواة السياسية للمرأة مع الرجل وحقها في الانتخاب والترشيح، إلا أن هذه الأغلبية اكتفت بتسجيل انتصارها في المحاضر لكي لا تثير "العامة" في الخارج، والإبقاء على النص الوارد في مشروع الدستور الذي يشمل في المطلق الرجل والمرأة. فقد نصّت المادة (١٠) على أن "السوريين متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات"، بينما نصت المادة (٧٨) على أنه "لكل سوري أتم الأربعين من سنه و لم يكن ساقطاً من الحقوق المدنية حق في أن يكون نائباً"[٢].

إلا أن هذه الدولة، التي لم يكن قد اكتمل بعد إقرار مواد دستورها، سقطت بسرعة أمام تقدم الجيش الفرنسي بعد معركة ميسلون في ٢٤ تموز ١٩٢٠، واضطر رضا وغيره من رجال هذه الدولة مغادرة دمشق في أكثر من اتجاه. وقد اجتمع هؤلاء

---

(١) جريدة "العاصمة" ، عدد ٤١، دمشق ٥١ تموز ٢٩١، ص٢.

(٢) دروزة، محمد عزة. **مذكرات محمد عزة دروزة**، ج١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م، ص٩٣.
قاسمية، وخيرية . **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨م-١٩٢٠م**، بيروتك المرسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢م، ص٢٩٢-٢٠٠.

من جديد في جنيف خلال صيف ١٩٢٠ بمناسبة انعقاد الجمعية العامة لعصبة الأمم وعقدوا المؤتمر السوري-الفلسطيني لإثارة قضية الدولة السورية المحتلة أمام عصبة الأمم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤتمر، الذي انتخب فيه رشيد رضا نائباً للرئيس (ميشيل لطف الله) قد توصل في ٢١ أيلول ١٩٢١م إلى وجوب الاعتراف بالاستقلال الكامل لسوريا ولبنان وفلسطين، والاعتراف بحق هذه البلاد أن تتحد معاً في حكومة مدنية نيابية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي الدول العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة. [١]

ويبدو أن سقوط الدولة السورية قد دفع رشيد رضا إلى مراجعة هذه التجربة التي خاضها، والعودة إلى الأصل الذي انطلق منه الممثل فيه الدولة العربية، وذلك على الرغم من انشغاله طيلة العشرينات بموضوع الخلافة فألّف كتابه (الخلافة أو الإمامة العظمى، القاهرة ١٣١٤هـ/١٩٢٢م) ومشاركته في المؤتمرات التي خصصت لذلك (مؤتمر القاهرة ١٩٢٦ ومؤتمر مكة ١٩٢٦ ومؤتمر القدس ١٩٣١). وهكذا فقد نشر في نهاية العشرينات مشروعاً "لتوحيد بلاد العرب" للمؤلف الإنجليزي غوردون كاننج تضمن عقد مؤتمر في القاهرة يدعى إليه مندوبون من جميع البلاد العربية وتشكيل مجلس دائم يكون مقره في القاهرة أو جدة أو دمشق واتخاذ إجراءات محددة لـ"توحيد الأمة العربية" ويتوج الأمر بعقد "معاهدة ومحالفة بين سلطات الاتحاد العربي والإمبراطورية الإنكليزية"[٢]. وربما يلفت النظر في هذا المشروع، بالاستناد إلى تجربة الدولة العربية ١٩١٨-١٩٢٠، أن رضا يمتدح هذا المشروع لما فيه من "آراء حكيمة في إمكانية الجمع بين مصالح الإنكليز والعرب" لأن صاحب المشروع ينطلق من "أن

---

(١) لدينا تفاصيل مهمة حول هذا المؤتمر، والخلافات التي عصفت بأطرافه وصولاً إلى الاتفاق على البيان الذي قدم إلى عصبة الأمم في ١٢ أيلول ١٩٢١م. محمد رشيد رضا، الرحلة الأدرية، **المنار**، مجلد ٢٢، القاهرة ٢٢٩١، ص٤١١-٢١٠.

(٢) كاتنج، الكبتن غوردون. الانتداب في البلاد العربية، **المنار**، مجلد ٣، جزء ٨، القاهرة، ٣٠ رمضان ١٩٤٨م/ ١ مارس، ١٩٣٠م، ص ٧٠٦.

العرب يجب ألا يتصوروا وهم يتصورون أنه يتسنى لهم الوصول إلى هذه الغاية بغير مساعدة من الغرب"، وبالتحديد لا بد "لكي ينتج هذا المشروع خير النتائج الحصول على تعضيد إنكلترا ومعاونتها". وفي الحقيقة إن تبرير رضا لهذا التعاون مع إنكلترا لأجل الاستقلال والاتحاد العربي، إنما ينطلق من "حتمية" الوحدة العربية؛ لأن "جميع أهل الرأي والمكانة في الأقطار السورية والعراقية والحجازية والنجدية متفقون على بذل الأنفس والنفائس في سبيلها" سواء "بالسلم والمودة" وهذا الأفضل للطرفين، أو "بسفك الدماء" وهو ليس لمصلحة الطرفين حسب رأيه[١]. وفي تطور لاحق وأخير في أفكار رشيد رضا ومواقفه نجد أنه قد تحمس بعد نشر هذا المشروع للعمل على إنجاز الوحدة بين سورية العراق منذ ١٩٣٠-١٩٣٤ لكي تكون نواة الوحدة العربية التي كرس لها سنواته الأخيرة.

خاتمة:

على الرغم من أن محمد رشيد رضا يصنف في الدراسات الحديثة ضمن مسميات مختلفة (رائد الإصلاح، رائد التجديد الديني، رائد السلفية الحديثة إلخ) إلا أن الورقة ركزت على جانب محدد في فكره ومواقفه وحركيته يتعلق بالعروبة حصراً.

وفي هذا الإطار فقد تتبعت الورقة الأولى الأفكار الواردة في مقالاته المبكرة في "المنار" حول العروبة والإسلام وما فيها من جدة بالنسبة إلى ذلك الوقت، وحاولت أن تربط بين هذه الأفكار ومواقفه الجديدة / المتغيرة من الأحداث اللاحقة (الثورة على السلطان عبد الحميد الثاني، سلطة الاتحاد والترقي، الثورة العربية) التي كانت مهمة لمصير المنطقة بشكل عام في ١٩١٨م.

---

[١] المرجع السابق، ص ٩٠٦.

وقد أبرزت الورقة بشكل خاص الجانب الحركي في شخصية رشيد رضا فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق هذه الأفكار الجديدة على أرض الواقع، وبالتحديد فيما يتعلق بمساهمته في تأسيس الأحزاب العروبية الجديدة وبناء الدولة العربية الجديدة التي أعلنت في دمشق في أواخر ١٩١٨م. ويلاحظ هنا أن رشيد رضا لعب دوراً مهماً في هذا المجال سواء من خلال المنصب الذي تولاه (نائب رئيس المؤتمر السوري/ البرلمان ثم رئيساً له) أو من خلال تدخله في النقاشات حول الاتفاق على الأسس الرئيسة للدستور الجديد للدولة (العلاقة بين الدين والدولة، حقوق المرأة إلخ).

ومع أن هذه الدولة قد انهارت في صيف ١٩٢٠م أمام الاحتلال الفرنسي إلا أن الورقة تتبعت أفكار ومواقف رشيد رضا حول العروبة وانتهت إلى أنه في أواخر حياته اهتم وعمل بنشاط لتحقيق الوحدة بين العراق وسوريا كنواة للوحدة العربية التي كان يميل إليها.

openkandil.com